MİZÂNÜ'L-HAK İSLAMİ İLİMLER DERGİSİ,
sy. 5, 2017, s. 101-113.
Geliş Tarihi: 15.12.2017
Kabul Tarihi: 01.02.2018

الإفاضةُ في إبطال إضافة أسماء الشرط الظرفية الجازمة إلى الجمل

ملخص البحث: هذا البحث يتناول إعراب الجملة الواقعة بعد أسماء الشرط الظرفية الجازمة، وقد مهدت له بتبيان أسباب اختصاص ظروف الزمان وبعض ظروف المكان بالإضافة إلى الجمل دون الأسماء الأخرى غير الظرفية، وآراء المعربين في العامل في هذه الأسماء، ثم قدمت الأدلة والبراهين على تخطئة إعراب الجملة بعد هذه الأسماء في محل جر بالإضافة، وإثبات صحة إعرابها استئنافية لا محل لها، ثم ختمت ببيان أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: الإضافة، الاستئناف، الجر، الظرف، الجازم.

محمد خالد
الرهاوي

Muhammed Halid EL-RHAVİ *

Zarfiyyet İfade Eden, Cezmedici, Şart İsimlerinin Cümlelere İzafesinin İptali Hususunda Etraflıca Bir İnceleme

Öz: Bu araştırmamız, zarfiyyet anlamı taşıyan, cezm edici, şart edatlarından sonra gelen cümlelerin irabını konu edinmektedir. Öncelikle, burada, irabın zaman ve cümlelere muzâf olan bazı mekan zarflarına has kılınma sebeblerini açıklamak suretiyle konuya bir giriş yaptım. Zarfiyyet ifade etmeyen isimleri ise bu işin dışında bıraktım. Ayrıca söz konusu isimlerde, amil olan edatlar hakkında, nahivcilerin görüşlerine de yer verdim. Ardından, bu isimlerden sonra gelen cümlenin "muzâfun ileyh olup, mahallen mecrûrdur" şeklindeki irabının hatalı olduğunu, doğrusunun ise istinâfiye/başlangıç cümlesi olup, irapta mahallinin olmadığını delilleriyle ortaya koydum. Sonuç olarak da, araştırmamızdan elde ettiğimiz neticelere dikkat çekerek makaleyi tamamladım.

Anahtar Kelimeler: İzafe, İstinaf, Cer, Zarf, Cezm.

The Elaboration at Abolition of Possessive (Genitive) Construction

Abstract: This research address the syntax of main clause sentence after conditionals names that makes jussive mood. And paved him by showing the reasons for the differing of time expressions and after adverbs of place with possessive construction to sentences without the other names which are not conditionals. And the views of the Arabic philologists in the group in these names. And then provided the proofs of wrongs of sentence syntax after these tools in names in jussive mood with possessive construction. And validate the accuracy syntax of resumption that is not in syntax. And then concluded the statement highlighted the findings of the research.

Keywords: Possessive Construction, Resumption, Genitive, Adverb, Jussive Mood.

* أستاذ مشارك، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكاديمية باشاك شهير للعلوم العربية والإسلامية، قسم اللغة العربية، إستنبول تركيا.

Doç. Dr., İnsan Bilimleri ve Edebiyat Fakültesi Dekanı, Başakşehir Arap Dili ve İslami İlimler Akademisi, Arap Dili Bölümü, İstanbul. E-Posta: rhawi082@gmail.com - ORCID ID: https://orcid.org/0000-0002-5957-1145

أولاً: المقدمة

معلومٌ أنَّ العربية لغةٌ معربةٌ، تدلُّ فيها حركات الإعراب على المعاني، وتفصح عنها، ذلك أن «الألفاظ مغلقةٌ على معانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحها، والأغراضُ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها»[1]. قال ابن جني: «ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصبِ الآخرِ الفاعلَ من المفعول، ولو كان شرْجاً[2] واحداً لاستَبهمَ أحدُهما مِن صاحبِه»[3].

ولمَّا كان للإعراب الظاهر هذا الأثر في تحديد المعاني كان كذلك للإعراب التقديري الأثر نفسه، فدلالة الجملة الحالية تختلف عن دلالة الجملة الواقعة صفة، والجملة الواحدة إن أجيز فيها أكثر من وجه كان لكل وجه معنى مختلف في دقائقه عن المعنى الذي يكون مع الوجه الآخر، وإن اشتركا في المعنى العام، وكذلك تختلف دلالة الجملة الاستئنافية عن دلالة الجملة الواقعة مضافاً إليه، إذ لكل منهما وظيفتها الخاصة ومعانيها الخاصة الدقيقة.

ثانياً: إشكالية البحث

اختلاف المعربين في إعراب الجملة الواقعة بعد أسماء الشرط الجازمة الظرفية وانقسامهم إلى فريقين: فريق يرى أنها مستأنفة، وفريق يرى أنها مجرورة بالإضافة.

ثالثاً: أهداف البحث

بسط القول في جملة فعل الشرط بعد أسماء الشرط الظرفية الجازمة مشفوعاً بالأدلة والبراهين التي ترجح رأي أحد الفريقين الذين سبق ذكرهما في إشكالية البحث، وتنتصر له، وتبين صوابه، وتثبت ضعف الرأي الآخر وبطلانه.

رابعاً: حدود البحث

يتناول البحث جملة فعل الشرط بعد أدوات الشرط الظرفية الجازمة الآتية: متى، وأيَّان، وحيثما، وأينما، وأنَّى، ويبين بالأدلة ما الصحيح في إعرابها.

١ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ٢٨.

٢ يريد: نوعا واحداً.

٣ عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت: دار الهدى)، ٣٥/١.

خامساً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من دراسة جملة اختلف فيها النحاة القدامى والباحثون المحدثون، وترك الخلاف فيها اختلافا كبيرا في الكتب المدرسية والجامعية ولدى المدرسين والطلاب.

سادساً: إعراب الجملة:

الأصل في الجملة أن لا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن الإعراب خاص بالأسماء والفعل المضارع وحدهما، ولذلك كان للجملة التي تقع موقع الاسمِ المفردِ محلٌّ من الإعرابِ، والجملة التي لا تقع موقع الاسم المفردِ ليس لها محلٌّ من الإعرابِ. وقد شاعَ بينَ المعربينَ أنَّ الجملةَ التي تؤول بالمفرد لها محلٌّ، والجملة التي لا تؤول بالمفرد ليس لها محلٌّ من الإعرابِ، والأمرُ ليسَ كذلك، فإنَّ الصحيح أنَّه لا يُشترطُ في الجملةِ لكي يكون لها محل من الإعراب أن تؤول بالمفرد، بل أن تحل محل المفرد كما ذكرت آنفا، قال عبد القاهر الجرجاني:» لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد»[٤].

والأصل في المضاف إليه أن يكون اسما مفردا مجرورا، لذلك تكتسب الجملة الواقعة موقع هذا المضاف إليه محل الجرِّ، وتكون فرعا عن الأصل؛ ولذلك عُرِّفت بأنها الجملة النازلة من اسم مضافٍ إليها منزلةَ التنوين أو ما يقوم مقامه كالنون في المثنى وجمع المذكر السالم، ولذلك لا تقع بعد تنوين، ويُعوَّضُ به عنها إذا حُذفت، كما في: حينئذٍ ، ويومئذٍ... ، ومحلها الجر[٥].

سابعاً: اختصاص ظروف الزمان بالإضافة إلى الجملة.

لماذا اختصت ظروف الزمان وبعض ظروف المكان بالإضافة إلى الجمل دون بقية الأسماء الأخرى؟

معلوم أنه لا يضاف من الأسماء إلى الجمل إلا ظروف الزمان ، و»حيث» من ظروف المكان، وخُصَّت ظروفُ الزمان بالإضافة لِمَا يأتي:

١-أن الفعل يدل على مصدر وزمان، إذاً الزمان أحد ما يدل عليهما الفعل، فإذا أضيفت ظروف الزمان إلى الفعل تحقق التناسبُ بين المضاف والمضاف إليه، وصارت بمنزلة إضافة البعض إلى الكل مثل: خاتم حديد[٦].

٤ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٢٢٣.

٥ محمد خالد الرهاوي، وعمر يوسف مصطفى، المفصل في إعراب الجمل، (دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠٩)، ٢١١.

٦ انظر: محمد بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩)، ١١/٢، ومحمد بن الحسن الوراق، العلل في النحو للوراق، تحقيق مها مازن المبارك، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠)، ٢٨٥ .

٢- أن المصدر أحد الشيئين اللذين يدل عليهما الفعل، وهو المراد من الإضافة. فقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾{ المائدة ٥/ ١١٩} إنما جازت الإضافة إلى الجملة؛ لأنَّ المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدرُهُ من حيث كان ذكرُ الفعل يقوم مقام ذكر مصدره ، فالتقدير فيه: هذا يومُ نفْعِ الصادقين صدقُهم. قال أبو حيان:» قياس الفعل ألا يُضاف إليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الإضافة»[٧] ، فالإضافة في ظاهرها إلى الجملة، ولكنها في الحقيقة إلى المصدر، وذلك لسببين:

أ- أن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردا، والمضافُ إليه الجملةُ فرعٌ، والفرع يرجع إلى أصله، فقولك: يوم نجحتُ، المقصود به: يوم نجاحي.

ب- أن الإضافة في المعنى تكون لتخصيص الظرف، ولا بد من تقدير لام التخصيص، واللام يُتعذر دخولها على الجملة، إذاً لابد من المصدر ليصحَّ دخول هذه اللام.

٣- أنَّ الزمان عَرَضيٌّ ومتغير، كما أنَّ الفعل عرضي بالنسبة للفاعل ومتغير، وبذلك يتحقق التناسب بين المضاف والمضاف إليه. يقول ابن الأنباري:» وإنما خصوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لِمَا بين الزمان والفعل من المناسبة ، من حيث اتفقا في كونهما عَرَضين، وأنَّ الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل»[٨].

٤- أنَّه . وهو رأي أبي الحسن الأخفش . لمَّا كانت ظروفُ الزمانِ أجمعُ خاصُّها وعامُّها لا يمتنعُ أن يكون ظرفاً يتعدّى إليه الفعلُ بنفسه ومِنْ دون واسطة، وظروفُ المكانِ ما كان منها خاصّاً لا يتعدَّى الفعلُ إليه بنفسه، بل بحرف جر نحو: قمت في الدار ، ولا يجوز: قمت الدارَ على اعتبار الدار ظرفَ مكان، كما تقول: قمت يومَ الجمعة = أضيفت ظروف الزمان إلى الجمل عوضا عن اختصاص ظروف المكان بما ذكرناه[٩]. فإن قال قائل : هذا الذي ذكرت يسوِّغ إضافة ظروف الزمان إلى الجملة الفعلية. فبماذا تسوغ إضافتها إلى الجملة الاسمية ؟[١٠] = قلت: جاز ذلك لسببين:

٧ البحر ٤٧/١، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢/ ١١- ١٢، وعثمان بن عمر بن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، (دمشق: دار سعد الدين، ٢٠٠٥)، ٣٩١/١ - ٣٩٢ .

٨ أبو البركات عبد الرحمن ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (حمص: جامعة البعث، ١٩٨٩)، ١٤١/١.

٩ الورّاق، العلل في النحو، ٢٨٥ .

١٠ محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب)، ١٧٧/٣ ، وابن السراج، الأصول في النحو، ١٢/٢ .

١- لمّا جاز أن تضاف ظروف الزمان إلى الجملة الفعلية جاز أن تضاف إلى الاسمية؛ لأن الفعلية مؤلفة من مسند ومسند إليه، والاسمية كذلك، كما أن المبتدأ فاعل في المعنى، فقولك: نجحَ زيدٌ، وزيدٌ نجحَ. زيد فاعل فيهما من حيث المعنى وإن اختلفت دلالة الجملتين من حيث الثبوت والتجدد. فلما كانتا كذلك حُمِلَت الاسميةُ على الفعلية فأُضيفت إليها ظروفُ الزمان.

٢- إذا أضيفت ظروف الزمان إلى الجملة الاسمية استُفيد الزمانُ منها بكون خبرها جملةً فعليةً أو لفظاً مشتقاً يتضمن الدلالة على الزمان، نحو قوله تعالى:﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾ {غافر ٤٠/ ١٦}، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ {الذاريات ٥١/ ١٣}، أو بكون مضمونها مشهورَ الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة نحو: أتيتك زمانَ أبو بكر خليفة أو إذ أبو بكر خليفة أو أوانَ الحجاجُ أمير.[١١]

ثامناً: العامل في أسماء الشرط الظرفية الجازمة:

يذهب بعض النحاة إلى أن العامل في الأسماء «متى، أيان، حيثما، أينما، أنَّى» هو جوابها، ويترتب على ذلك إعراب جملة الشرط بعدها في محل جر بالإضافة، لكن جمهور النحاة[١٢] يذهب إلى أن العامل فيها هو فعل الشرط لا جوابه، وبناء على ذلك فإن جملة فعل الشرط بعدها ليست في محل جر بالإضافة، وهذا هو المذهب الصحيح المختار.

فإن قيل: كيف تكون هذه الألفاظ معمولةً لفعل الشرط، وهي عاملةٌ فيه الجزمَ، ولا يكون الشي عاملاً ومعمولاً لشيءٍ واحد؟ قلنا: إن الذي عمل الجزم في فعل الشرط ليس هذه الأسماء، وإنما «إن» الشرطية مقدرة، وما هذه الألفاظ إلا نائبة عنها في الدلالة على معان مخصوصة، ولضربٍ من الاختصار، يقول الرضي:» فإنهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلمات العامة معنى «إن» إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا...»[١٣]، وحال هذه الألفاظ كحال المنادى، فإن ناصبه فعل مضمر بعد الأداة[١٤]، وحال «ربَّ» إذا حذفت ونابت عنها الواو أو غيرها نحو قول امرئ القيس[١٥]:

١١ المبرد، المقتضب ١٧٧/٣، وابن السراج، الأصول ١٢/٢، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ٣٩١/١، والرهاوي، ومصطفى، المفصل في إعراب الجمل، ١٩٩- ٢٠٠.

١٢ انظر: المبرد، المقتضب، ٦٨/٢، وعبد الله جمال الدين بن يوسف ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، (طهران: مؤسسة الصادق، ١٣٧٨ه)، ١٣٠/١.

١٣ محمد بن الحسن الرضي، شرح الكافية، تحقيق حسن يوسف عمر، (بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٧٨)، ٩١/٤.

١٤ هذا مذهب جمهور النحاة. انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨)، ٢١٧٩/٤.

١٥ ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٧٣/١

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

يقول الوراق: واعلم أن هذه الأسماء التي استعملت في باب الجزاء إنما يجزم ما بعدها بتقدير «إن»، ولكن حُذف لفظ «إن» اختصاراً واستدلالاً بالمعنى؛ لأن الأصل أن تعمل الأفعال والحروف، فأما الأسماء فليس أصلها أن تعمل، ولذلك وجب تقدير «إن»[١٦]. وقال ابن الأنباري:»... لا نسلم أن الفعل بعد «أياً ما، وأينما» مجزومٌ به»أياً ما، وأينما»، وإنما هو مجزوم به»إن»، و»أياً ما وأينما» نابا عن لفظ «إن»، وإن لم يعملا شيئاً»[١٧].

وإذا عرفنا ذلك وعرفنا أن رتبة المعمول تكون بعد العامل = حكمنا بأنه لا يصح أن تأتي بعده أبداً؛ لأنَّ لها حقَّ الصدارة، وذلك لدفعِها ما يمكن أن يشوش ذهن السامع أو يوهمه. قال الرضي:» وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك ممَّا يُغيِّرُ معنى الكلام = مرتبةُ التصدُّر؛ لأنَّ السامع يبني الذي لم يصدَّر بالمغيِّر = على أصله، فلو جوِّز أن يجيء بعده ما يغيِّره = لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغيِّر: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّر لِمَا سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه»[١٨]. فرتبتها في اللفظ محفوظة لا يتصرف فيها بتقديم أو تأخير، لكنها في النية غير محفوظة، إذ مكانها بعد العامل، فهي إذاً محفوظة لفظاً غير محفوظة نيةً. وبناءً على هذا فإن جملة فعل الشرط قد وقعت في ابتداء الكلام نية لا لفظاً على حدِّ قولك: «زيداً أكرمتُ»، «واليومَ سافرتُ».

تاسعاً: جملة الشرط بعد أسماء الشرط الظرفية الجازمة:

ذهب بعض المعربين إلى أنَّ الجملة بعد أسماء الشرط الجازمة التي تفيد الظرفية وهي: « متى، أيّان، أنّى، أينما، حيثما» في محل جر بالإضافة[١٩] تطبيقاً للقاعدة القائلة: الجملة بعد ظرف الزمان في محل جر بالإضافة نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ﴾ {البقرة ٢/ ١١٥}، وقوله: ﴿وَحَيْثُمَا

١٦ الورّاق، العلل في النحو، ٢٨٠

١٧ ابن الأنباري، الإنصاف، ٤٨/١. وثمة وجهان آخران ذكرهما ابن الأنباري.

١٨ الرضي، شرح الكافية، ٢٥٧/١.

١٩ انظر مثلا: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، (حلب: دار القلم العربي، ١٩٨٩)، ٢٠٢ و٢٢٠. وأغلب من كتب في الجمل بعده معتلٌّ بالنقل عنه تصريحا أو تطبيقا. انظر مثلا: مئى الياس، دراسات نحوية، (دمشق: دار الكتاب، ١٩٩٠)، ١٢١. وقد تسرب هذا الخطأ إلى وزارة التربية، القواعد، الكتاب المقرر على طلاب الصف الثالث الثانوي، (دمشق: منشورات وزارة التربية، ٢٠٠٥)، ٨١. وأدهى من هذا وأعظمُ إعراب الجملة بعد «كلما» مجرورة بالإضافة. انظر هذا الخطأ في القواعد، الكتاب المقرر على طلاب الصف التاسع، (دمشق: منشورات وزارة التربية، ٢٠٠٥)، ٤٣.

كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ { البقرة ٢/ ١٤٤ و١٥٠} ، وقول الشاعر[٢٠]:

أنا ابنُ جَلا وطلاع الثنايا متى أضعِ العمامة تعرفوني

وقول الشاعر[٢١]:

أيَّان نؤمنْك تأمنْ غيرَنا وإذا لم تدرك الأمنَ منا لم تزلْ حذرا

وقول الشاعر[٢٢]:

خليليَّ أنَّى تقصداني تقصدا أخاً غيرَ ما يرضيكما لا يحاولُ

والحقّ أنَّ ذلك[٢٣]حقٌّ أوقعهم بباطل، وصوابٌ أوقعهم في خطأ وخطل، إذ إنَّه عمومٌ يحتاج إلى تخصيصٍ وإيضاحٍ لجزئياته، ولا يجوز أن تعرب هذه الجملة إلا استئنافية، وذلك لِمَا يأتي:

١- أن هذه الأسماء لا تضاف إلى ما بعدها البتة، ولم ترد عن العرب إضافتها إلا في حالةِ خلعِ الأدلةِ الّذي لا يمتُّ لِما نحنُ فيه بِصلةٍ[٢٤].

٢- أنَّ الأصلَ في المضافِ إليه أن يكونَ مفرداً، والجملة الواقعة مضافا إليه فرعٌ عنه، وإذا كانت هذه الأسماء الشرطية لا تضاف إلى المفرد البتة وهو الأصل =كانت إضافتها إلى الجملة وهو فرع =أولى بالمنع .

٣- أنَّ إضافة أسماء الشرط الظرفية الجازمة آنفة الذكر إلى ما بعدها يناقض أصلاً قائلاً: إن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف بَلْهَ المضافِ نفسِه، وإذا كان المضاف إليه كذلك فمن باب أولى ألا يعملَ في المضاف، فالفعل «تقوم» من قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ* الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الشعراء ٢٦/٢١٧-٢١٨]. لا يعمل فيما قبل ظرف الزمان «حينَ» الذي أُضيف إليه؛ لذلك كان من باب أولى ألا يعمل في «حين» نفسها»، وكذلك الحال بالنسبة لأسماء الشرط الظرفية الجازمة.

٢٠ الرضي، شرح الكافية، ١٦٧/١

٢١ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠)، ٢٨/٤.

٢٢ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١/٤.

٢٣ أي: الجملة بعد ظرف الزمان في محل جر بالإضافة.

٢٤ خلع الأدلة هو تجريد أعلام المعاني في العربية من المعاني المعروفة لها والمتبادرة فيها، أو تجريدها من بعض معانيها، وإرادة معان أخر لها. انظر: ابن جني، الخصائص، ٢/ ١٧٩ وما بعدها.

٤- أن هذه الألفاظ-كما سبق- معمولةٌ لفعل الشرط[٢٥]، فهي إذاً معمولٌ له مقدَّمٌ وجوباً؛ لأن لها حق الصدارة، وهي- وإن تقدمت لفظاً- متأخرةٌ رتبةً، إذ إن الأصل في تركيب الجملة أن يأتي العامل ثم المعمول، ولا يمكن أن تكون هذه الألفاظ مضافة لِمَا هو عامل فيها، يقول الرضي:» فأداة الشرط متقدمةٌ على الشرط، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه، متأخرةٌ عنه تأخر الفضلات عن العُمَد»[٢٦].

٥- أنَّ هذه الألفاظ تجزم فعل الشرط عند بعض النحاة، فكيف تجرُّه بالإضافة ؟! أيجتمع عملان مختلفان تماما في عامل واحد ؟ ذلك مما لا يقرُّه عقل أو يقبله منطق؛ إذ لا يمكن أن يجتمع الجزم والجرُّ معاً في عامل واحد في تركيب واحد.

٦- أنَّ المضاف إليه وظيفته التعريف أو التخصيص... وذلك بعد مبهم لا يؤدي معنى إلا به، وهذه الألفاظ - وإن كانت مبهمة- ليست كذلك؛ إذ إنَّها دالة على زمان بنفسها دونما حاجةٍ إلى مضاف إليه بعدها يكسبها ذلك، ألا ترى أنَّها تقع خبرا في نحو قولك: متى السفرُ[٢٧] ؟

٧- لو سلمنا بقولهم :إنَّ هذه الألفاظ مضافة إلى ما بعدها =لأبطلَ قولَهم وتسليمَنا به ورودُ «ما» الزائدة الكافة عن الإضافة بعدها أحياناً[٢٨] نحو قول متمم بن نويرة[٢٩]:

وأَنِّي متى ما أَدعُ باسْمِكَ لا تُجِبْ وكُنْتَ جدِيراً أَنْ تُجيبَ وَتُسْمِعَا

ف»ما» هذه زائدةٌ كافَّةٌ عن الإضافة؛ أيْ مانعةٌ من الإضافة إلى ما بعدها، وذهب بعض العلماء إلى أن «ما» هذه عوض عن الإضافة، لأنها قصد الجزم بها قطعا عن الإضافة[٣٠]، و»ما» هذه شرطٌ لشرطية «حيث»[٣١].

٨- أنَّ الأسماء المضافة في الأصل إذا ما وردت اسماً لشرط جازم كُفَّت عن الإضافة، وذلك مثل

٢٥ انظر: المبرد، المقتضب، ٦٨/٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ١٣٠/١.

٢٦ الرضي، شرح الكافية ٦٧/١.

٢٧ متى: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بخبر مقدم محذوف، وذهب أبو بكر ابن السراج فيما نسب إليه إلى أنَّها هي الخبر، وفي كتاب الأصول خلاف ذلك. انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٦٣/١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢١١/١.

٢٨ ابن هشام، مغني اللبيب، ٤١٠/١

٢٩ المفضَّل بن محمد الضبي، المفضليات، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، (القاهرة: دار المعارف)،٢٦٧.

٣٠ الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢)، ٣٣٣-٣٣٤ و٣٣٦.

٣١ انظر: المبرد، المقتضب، ٤٧/٢-٤٨و ٥٤ و ٢٩/٣.

«حيثُ» التي هي واجبة الإضافة إلى الجملة في غير الشرط، وكذلك «إذا» إذا جزمت في الضرورة. يقول ابن هشام:» ... لأنَّ «إذا» عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله:

استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمَّلِ» [٣٢]

وإذا كانت «حيث وإذا « ممتنعتي الإضافة إلى ما بعدهما شرطيتين = كانت هذه الألفاظ – وهي لا تضاف البتة – أولى بالمنع من الإضافة إلى ما بعدها.

٩- أنَّه لا يجتمع البناء والإضافة كما لا يجتمع التنوين والإضافة[٣٣]، واستثني من ذلك بعض المبنيات مثل «إذا -إذ – لمَّا – لدن- حيثُ»؛ لأنَّها متوغلة في البناء والإضافة، وهذه الألفاظ مبنية، والبناء يتنافى مع الإضافة كما سبق، ولذلك أكسبَ المضافُ إليه المبنيُّ البناءَ للمضافِ المعربِ نحو قول النابغة الذبياني[٣٤]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا فقلتُ: ألمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ

١٠- أنَّه يشترط في الجملة الفعلية الواقعة مضافا إليه أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى أو معنى فحسب، وفعل الشرط هنا دالٌّ على الاستقبال، والماضي والمستقبل متنافيان، وما ورد منها دالا على المستقبل فهو من باب إنزال المستقبل المتيقن من تحققه منزلةَ الماضي المتحقق تأكيدا على تحققه، وأنَّه واقعٌ لا محالة نحو قوله تعالى:﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾{الكهف ٤٧/١٨}، قوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعاً﴾{المعارج ٤٣/٧٠}. فتسيير الجبال وخروج الناس من قبورهم لمَّا يقعا، ولكن لمَّا كانا لا يُشكُّ بوقوعهما أنزلهما منزلة الماضي الواقع، ومثلهما قول سواد بن قارب[٣٥]:

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلا عن سواد بن قارب

١١- أنَّ الإضافة خاصَّةٌ بظروف الزمان، و»حيث» من ظروف المكان، وتخرج بهذا «أنَّى وأينما» لأنَّهما للمكان. قال الدسوقي:» ولا يضاف من أسماء المكان للجمل إلا «حيث»، فإضافتها خلافُ الأصل، فلو لزم جريانُ الحكم الذي في أسماء الزمان، في أسماء المكان لكانت كلُّها مضافةً للجمل»[٣٦].

٣٢ ابن هشام، مغني اللبيب، ١٣١/١.

٣٣ الورّاق، العلل في النحو للوراق، ١٩٧ و٢٧٠. ونظير ذلك المنادى، ألا تراه يُبنى إذا لم يُضف، ويُعرب إذا أضيف.

٣٤ ابن هشام، مغني اللبيب، ١٢٨/١.

٣٥ ، محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، (القاهرة: دار هجر، ١٩٩٠)، ٣٧٦/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٢٨/٤ (ط. رجب).

٣٦ محمد علي طه الدرة، فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، (حمص: مطبعة الأندلس، ١٩٧٠)، ١٩/٤.

١٢- أقوال العلماء، وسأكتفي بأربعة منهم، يمثلون مختلف العصور. قال الإمامُ المبرِّد:» ولا يكون الجزاء في «إذ» ولا في «حيثُ» بغير «ما»؛ لأنَّهما ظرفان يُضافان إلى الأفعال، وإذا زِدتَ على كلِّ واحد منهما «ما» **منعتا الإضافة فعملتا**[٣٧]. وقال ابن بابشاذ:» ... وليست أين وأنَّى ومتى بمضافات بل هي مفردات، فلذلك جوزي بها بـما وبغيرها»[٣٨]. وقال الإمام أبو حيان:» ولا يضاف ما عملَ فيه عاملٌ ظاهرٌ كـ»متى»[٣٩]. وقال أيضا:» ... وفي موضع جرٍّ فباتفاق أن يكون مضافا إليها أسماءُ الزمان غيرُ الشرطية التي لا تجزم»[٤٠]. أي إنَّ أسماء الشرط الزمانية التي تجزم لا تضاف، وما عداها من أسماء الزمان يُضاف، شرطيةً كانت أم غيرَ شرطية. وقال الدكتور محمد خير الحلواني: ويجب أن ننتبه إلى أن بعض أسماء الزمان تقع شرطاً مثل «إذا» وبعضها الآخر يقع شرطاً واستفهاماً مثل: متى وأيّان، وما كان شرطاً أو استفهاماً من الظروف لا يُضاف إلى الجمل[٤١].

عاشراً: **خاتمة**: تتضمن نتائج البحث التي يمكن إجمالها بالآتي:

- أن سبب تخصيص ظروف الزمان دون غيرها بالإضافة إلى الجمل لكون الفعل يدل على مصدر وزمان، ومن ثَمَّ يتحقق التناسبُ بين المضاف والمضاف إليه، من حيث الزمان أو المصدر؛ لأنه هو المراد من الإضافة، إضافة إلى التناسب بين الزمان والفعل من حيث العرضية والتغيير.
- أن الأصل في الإضافة أن تكون إلى الجملة الفعلية، أما الاسمية فحملت عليها حملاً لكون الزمان مستفاداً منها بكون خبرها جملةً فعليةً أو لفظاً مشتقاً يتضمن الدلالة على الزمان.
- أن العامل في أسماء الشرط الجازمة الظرفية «أينما، وحيثما، وأنَّى، ومتى، وأيان» هو فعل الشرط بدليل قوله تعالى:﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ {الإسراء١١٠} لا جوابه كما ذهب إلى ذلك بعضهم؛ إذ لا يمكن للجملة الاسمية (فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى) أن تعمل في «أي»، إضافة إلى أن الفاء الرابطة تمنع ما بعدها من العمل في ما قبلها.

٣٧ المبرد، المقتضب، ٤٧/٢-٤٨ ، ٥٤ و ٢٩/٣.

٣٨ طاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم جمعة، (الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٦)، ٢٤٧/١.

٣٩ أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٨٢٧/٤ (طبعة رجب عثمان) و ٢/ ٥٢١ (طبعة النماس). وقد ورد في مطبوعتي الارتشاف: «ولا يضاف فأعمل فيه عامل ظاهر كـــ «متى» وهو تحريف من المحققين، والصواب ما أثبتُّ.

٤٠ أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣٧٥/٢ – ٣٧٦. (طبعة النماس).

٤١ محمد خير الحلواني، المختار من أبواب النحو، (بيروت: مكتبة دار الشروق، ١٩٧٥)، ٩٣.

- أن جملة فعل الشرط بعد أسماء الشرط الجازمة الظرفية استئنافية وقعت في ابتداء الكلام نية لا لفظاً، وليست مجرورة بالإضافة، وذلك لأسباب كثيرة، منها:

- عدم اجتماع عملين مختلفين تماما في أداة واحدة في الوقت نفسه.
- واختصاص ظروف الزمان بالإضافة من دون ظروف المكان أو غيرها.
- واشتراك هذه الألفاظ بين الشرط والاستفهام
- عدم إضافتها في غير باب الشرط مطلقا فضلاً عن باب الشرط الذي تلحقها فيه ما تكفها عن الإضافة. وغير ذلك مما سبق تفصيله وبيانه.

المصادر والمراجع

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، حمص: جامعة البعث، ١٩٨٩.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم جمعة، الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٦.

الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.

ابن الحاجب: عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دمشق: دار سعد الدين، ٢٠٠٥.

الحلواني، محمد خير، المختار من أبواب النحو، بيروت: مكتبة دار الشروق، ١٩٧٥.

أبو حيان، محمد بن يوسف،

ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٩م، والطبعة الثانية بتحقيق رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨.

البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٥.

الدرة، محمد علي طه، فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، حمص: مطبعة الأندلس، ١٩٧٠.

الرضي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، تحقيق حسن يوسف عمر، بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٧٨.

الرهاوي، محمد خالد، ومصطفى، عمر، المفصل في إعراب الجمل، دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠٩.

ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩.

الضبي، المفضّل بن محمد، المفضليات، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠.

قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، حلب: دار القلم العربي، ١٩٨٩.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، القاهرة: دار هجر، ١٩٩٠.

المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.

المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، طهران: مؤسسة الصادق، ١٣٧٨هـ.

الوراق، محمد بن عبد الله، العلل في النحو، تحقيق مهما مازن المبارك، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠.

سوريا، وزارة التربية،

القواعد، الكتاب المقرر على طلاب الصف الثالث الثانوي، دمشق: منشورات وزارة التربية، ٢٠٠٥.

القواعد، الكتاب المقرر على طلاب الصف التاسع، دمشق: منشورات وزارة التربية، ٢٠٠٥.

الياس، مني، دراسات نحوية، دمشق: دار الكتاب، ١٩٩٠.

Kaynakça

el-Cürcani, Abdülkahir. *Delailü'l-i'caz*. Thk. Mahmûd Şakir. Kahire: el-Hey'etü'l-Mısriyyeti'l-Âmme li'l-kitâb, tsz.

Dabbi, Mufaddal b. Muhammed. *el-Mufaddaliyyat*. Thk. Ahmed Muhammed Şakir, Abdüsselam Muhammed. Kahire: Dârü'l-Maârif, tsz.

ed-Durre, Muhammed Ali Taha. *Fethü'l-karibi'l-mücib i'rabu şevahidi Mugni'l-lebib*. Humus: Matbaatu'l-Endülüs, 1970.

Ebu Hayyan, Muhammed b. Yusuf. *İrtişafü'd-darab min Lisani'l-Arab*. Thk. Mustafa Ahmed Nehhas. Kahire: Mektebetu'l-Hancı, 1989. İkinci Baskı thk. Recep Osman Muhammed, Kahire: Mektebetu'l-Hancı, 1998.

el-Bahru'l-Muhit fi't-tefsîr. Thk. Sıdkı Muhammed Cemil, Dımeşk: Daru'l-Fikr, 2005.

el-Hulvani, Muhammed Hayr. *el-Muhtar min ebvabi'n-nahv*. Beyrut: Mektebetu Darü'ş-Şurûk, 1975.

İbnü'l-Enbarî, Ebü'l-Berekat Abdurrahman. *el-İnsaf fî mesaili'l-hilaf*. Thk. Muhammed Muhyiddin Abdülhamid. Humus: Camiatü'l-Ba's, 1989.

İbn Bâbeşâz, Tahir b. Ahmed. *Şerhu'l-Mukaddimeti'l-muhsibe*. Thk. Halid Abdülkerim Cum'a. Kuveyt: el-Matbaatü'l-Asriyye, 1976.

İbn Cinnî, Ebü'l-Feth Osman. *el-Hasais*. Thk. Muhammed Ali en-Neccâr. Beyrut: Dârü'l-Hüda li't-Tabaati ve'n-Neşr, tsz.

İbnü'l-Hacib, Osman b. Ömer. *el-İzah fî şerhi'l-Mufassal*. Thk. İbrâhim Muhammed Abdullah. Dımaşk: Dâru Sa'deddin, 2005.

İbnü's-Serrac, Muhammed b. Seri. *el-Usul fi'n-nahv*. Thk. Abdülhüseyin el-Fetli. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1985.

İbn Akil, Bahaeddin Abdullah b. Abdurrahman. *Şerhu İbn Akil ala Elfiyye İbn Malik*. Thk. Muhammed Muhyiddin Abdulhamid. Kahire: Daru't-Turas, 1980.

İbn Malik, Muhammed b. Abdullah. *Şerhu't-Teshil li-İbn Malik*. Thk. Muhammed Bedevi Mahtun, Abdurrahman Seyyid. Kahire: Daru'l-Hicr, 1990.

İbn Hişam, Abdullah Cemaleddin b. Yusuf. *Muğni'l-lebîb an kütübi'l-e'arib*. Thk. Mazin el-Mubarek, Muhammed Ali Hamdullah, Said el-Efgani. Tahran: el-Müessesetü's-Sadık, h. 1378.

İlyas, Mina. *Dirasât Nahviyye*. Dımeşk: Daru'l-Kitab, 1990.

Kabave, Fahreddin. *İ'rabü'l-cümel ve eşbahü'l-cümel*. Haleb: Dârü'l-Kalemi'l-Arabi, 1989.

Müberred, Muhammed b. Yezîd. *el-Muktedab.* Thk. Muhammed Abdülhalik Azime. Beyrut: Âlemü'l-Kütüb, tsz.

el-Muradi, Hasan b. Kâsım. *el-Cene'd-dânî fî hurûfi'l-me'ânî.* Thk. Fahreddin Kabâve, Muhammed Nedîm Fâzıl. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1992.

Rıza, Muhammed b. Hasan. *Şerhu'l-Kafiye.* Thk. Hasan Yusuf Ömer. Bingazi: Camiatu Karyunus, 1978.

er-Ruhâvî, Muhammed Halid ve Mustafa, Ömer. *el-Mufassal fi i'rabi'l-cümel.* Dımeşk: Daru'l-Yenâbî', 2009.

Suriye, Vizaretu't-Terbeviyye. *el-Kavaid, el-Kitabu'l-Mukarrer ala tullabi's-saffi's-sâlis es-sâneviyye.* Dımeşk: Menşuratu Vizareti't-Terbeviyye, 2005.

Suriye, Vizaretu't-Terbeviyye. *el-Kavaid, el-Kitabu'l-Mukarrer ala tullabi's-saffi's-tasi' es-sâneviyye*. Dımeşk: Menşuratu Vizareti't-Terbeviyye, 2005.

el-Verrak, Muhammed b. Abdullah. *el-İlel fin-nahv*. Thk. Meha Mâzin el-Mubarek. Dımeşk: Daru'l-Fikr, 2000.